تمهيد

السيدة هالة السعيد

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

مصر

إنه لمن دواعي فخري واعتزازي أن أشارك في تقديم التقرير الوطني «تمويل التنمية المستدامة في مصر» كتجربة رائدة، هي الأولى من نوعها عالمياً، حيث يتم فقط إصدار تقرير عن حالة تمويل التنمية عالمياً؛ بينما لم يتم إصدار تقرير مشابه على المستوى الوطني، فقد تم إعداد هذا التقرير تحت مظلة جامعة الدول العربية، واستكمالاً لمسيرة ممتدة من التعاون المثمر بين جمهورية مصر العربية والجامعة العربية، ووقع الاختيار على مصر لتكون أولى الدول في إعداد هذا التقرير لما لها من ريادة وثقل تنموي في المنطقة العربية؛ على أن يبدأ بعدها تعميم المشروع على عدد من الدول العربية، تمهيداً لإعداد تقرير حول التمويل من أجل التنمية في المنطقة العربية.

يأتي التقرير في ظل ظروف استثنائية اجتاحت العالم أجمع بانتشار جائحة فيروس كوفيد-19 وسلالاته المتحورة، وما نتج عنها من آثار سلبية وتداعيات صحية واقتصادية واجتماعية، عرقلت المسيرة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، و أدت إلى تعميق الفجوة التمويلية ليس فقط على مستوى الدول النامية بل امتدت أيضاً إلى الدول المتقدمة؛ حيث لم تعد مشكلة التمويل من أجل التنمية مرتبطة فقط بإشكالية توزيع الموارد المتاحة على مشاريع تسرع تنفيذ الأجندة الأممية؛ بل أصبح هناك قصور في حجم التمويل المتاح على مستوى العالم.

لم تكن مصر بمعزل عن هذا المشهد، فبالرغم من الإنجازات التنموية التي حققتها الدولة المصرية على كافة الأصعدة خلال الأعوام الماضية، أبرزها نجاح المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والتي انطلقت في نوفمبر 2016، وما نتج عنه من استقرار لمؤشرات الاقتصاد الكلي، وبدء تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد المصري، إلا أنه تظل إشكالية توفير التمويل كأحد التحديات الرئيسية التي تواجه مصر كغيرها من دول العالم في مسيرتها نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الأممية، لذلك رصدت مصر هذا التحدي في التقرير الوطني الطوعي الثاني الصادر في عام 2018، وسعت لمواجهته بالعمل على تنويع مصادر التمويل والبحث عن مصادر تمويلية مستدامة ومبتكرة.

يُعد تقرير «تمويل التنمية المستدامة في مصر» تقريراً مستقلاً غير حكومي تم إعداده وفقاً لنهج تشاركي يضم إلى جانب الحكومة جميع شركاء التنمية من القطاع الخاص والمجتمع المدني والخبراء المتخصصين، حيث أود أن أثمن الدور الكبير الذي قام به الأستاذ الدكتور محمود محيي الدين، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لتمويل أجندة التنمية المستدامة والمدير التنفيذي بصندوق النقد الدولي، لتطوعه بالإشراف على إعداد التقرير، وما بذله من جهد وافر للخروج بهذا العمل الوطني على النحو الذي يليق بالدولة المصرية، ليرصد ما تم من إصلاحات اقتصادية واجتماعية جريئة، و يعكس ما نُفِذ على أرض الواقع من إنجازات تنموية ملموسة، كما أسجل بالشكر والامتنان لكل من شارك في صياغة التقرير من نخبة متميزة من الخبراء والباحثين في مجالات الاقتصاد والتمويل والتنمية، حيث تعتز وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بإدارتها لهذه الشراكة المثمرة في إعداد التقرير، والتي اضطلعت من خلالها الوزارة بدورها في توفير البيانات والإحصاءات الوطنية المطلوبة لمعدي التقرير، والتنسيق

مع الجهات المعنية لإبداء الرأي في محتوى التقرير، كذلك المشاركة الفاعلة والتواصل مع عدد كبير من المؤسسات الإقليمية والدولية في حلقات نقاشية حول التقرير، تأكيداً للأهمية الكبيرة التي يحظى بها هذا التقرير لدى الدولة المصرية، نظراً لما يوفره من معرفة بالأبعاد المختلفة لقضية التمويل من أجل التنمية، وما يقدمه من معالجات مقترحة للتعامل الموضوعي مع تحدي التمويل، بما يسهم في رسم سياسات تنموية قائمة على تعظيم الأثر الايجابي.

يعرض التقرير تحليلاً موضوعياً متعمقاً لمجموعة من قضايا التمويل من أجل التنمية، والتي تؤثر بشكل ملموس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية، حيث يقدم التقرير مراجعة تحليلية لمختلف القطاعات التنموية والاقتصادية، وتأثيرها على وضع التنمية في مصر،كما يساهم التقرير في إلقاء الضوء على جهود الدولة المصرية في تعبئة الموارد المالية وتنويعها لتمويل مشروعات التنمية المستدامة في الأعوام الأخيرة مثل إنشاء صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية، وطرح السندات السيادية الخضراء، بالإضافة إلى طرح البدائل التمويلية والحلول المبتكرة لتمويل التنمية المستدامة وتحليل سبل تعظيم الاستفادة منها مثل: سندات التنمية المستدامة، والتمويل المختلط، وتمويل المناخ والاستثمار المؤثر Impact Investing، وكذلك التدفقات المالية الناتجة عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كأحد أهم الآليات الواعدة فيما يخص تمويل التنمية في مصر. كما يقدم التقرير مجموعة من التوصيات لصانعي القرار، بما يُسهم في تحسين الوضع الحالي، واستكمال المسيرة التنموية التي بدأتها مصر.

وفي النهاية يطيب لي أن أعرب عن خالص تقديري لكل من ساهم في إتمام هذا العمل بإعداد هذا الإصدار الوطني المتميز، وأخص بالشكر جامعة الدول العربية التي تبنت هذا المشروع الحيوي منذ البداية، ونتطلع إلى تضافر جهود جميع الجهات التنفيذية في دراسة التقرير، والعمل على إعداد خارطة طريق وطنية تشاركية تسرع من عملية تمويل التنمية وتحقيق الأجندة الأممية ورؤية مصر 2030، لتكون نقطة انطلاق لتعزيز التعاون على مستوى المنطقة العربية، وذلك من خلال نقل تجربة مصر الرائدة في مجال تعبئة التمويل من أجل التنمية تحت مظلة جامعة الدول العربية.